مركزا تسجيل السيارات بطنجة وتطوان

تصنف مراكز تسجيل السيارات التابعة لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء (البالغ عددها 74 مركزا) ضمن الوحدات الإدارية التي تلعب دورا حيويا في تقديم خدمات القرب للمواطنين فيما يتعلق بتسليم رخص السياقة وتسجيل المركبات. وبحسب المعطيات المقدمة من قبل الوزارة المعنية، فقد عرف نشاط مراكز تسجيل السيارات ارتفاعا كبيرا ما بين سنتي 2007 و2017 بلغ 91% بالنسبة لتسليم البطائق الرمادية و40% بالنسبة لتسليم رخص السياقة. في مقابل ذلك، عرف عدد الموظفين العاملين بالمراكز المذكورة تطورا معكوسا خلال نفس الفترة، بحيث انخفض من قرابة 645 موظف إلى 425 موظف.

من جهتهما، يتكفل مركزا تسجيل السيارات بكل من طنجة وتطوان بتسجيل المركبات التي تسير بمحرك، وكذا ترقيمها حسب الأرقام المخصصة للعمالات والأقاليم التي تسجل داخل نفوذها الترابي المركبات المعنية، حيث يتم تسجيل المركبات في عمالة طنجة-أصيلة تحت رقم 40 وفي إقليم الفحص-أنجرة تحت رقم 41 وفي إقليم تطوان تحت رقم 44 وفي عمالة المضيق-الفنيدق تحت رقم 75. كذلك، فإن المركزين المذكورين يقومان باستقبال ملفات طلبات الحصول على رخص السياقة وبتنظيم اجتياز المترشحين، القاطنين في المجال الترابي المذكور، الاختبارات النظرية والتطبيقية اللازمة لذلك.

وبحسب المعطيات المتوفرة في قاعدة بيانات البطاقات الرمادية، فإن مركزي تسجيل السيارات بكل من طنجة، الذي يصنف خامسا على المستوى الوطني من حيث حجم نشاطه، وتطوان، الذي يصنف من جانبه في المرتبة الحادية عشر، أصدرا مجتمعين، خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير من سنة 2012 إلى غاية شهر أكتوبر من سنة 2017، قرابة 271 ألف بطاقة رمادية (180.123 بطاقة رمادية بمركز طنجة و90.771 بطاقة بمركز تطوان). كذلك، بلغ عدد رخص السياقة المسلمة من قبل المركزين المذكورين، خلال سنة 2016 فقط، حوالي 46.500 رخصة (28.415 رخصة سياقة سلمت من قبل مركز تسجيل السيارات بطنجة، بينما قام مركز تطوان بتسليم 18.081 رخصة).

I. ملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات

في إطار ممارسته لاختصاصاته المتعلقة بمراقبة التسيير، قام المجلس الأعلى للحسابات، خلال الفترة الممتدة ما بين شهري أكتوبر من سنة 2017 وفبراير من سنة 2018، بإنجاز مهمة مراقبة تسيير مركزي تسجيل السيارات بمدينتي طنجة وتطوان برسم الفترة الممتدة ما بين سنتي 2012 و2017. وقد أسفر إنجاز هذه المهمة عن تسجيل عدة ملاحظات واقتراح مجموعة من التوصيات، يمكن إجمال أهمها كما يلي:

أولا. تنظيم مركزي تسجيل السيارات والإمكانات والوسائل الموفرة لهما

بخصوص هذا المحور، لوحظ ما يلي:

➢ **محدودية الإمكانات البشرية المتوفرة لدى مركزي تسجيل السيارات مقابل ارتفاع ضغط العمل**

يبلغ عدد موظفي مركز تسجيل السيارات بطنجة 17 موظفا، بينما لا يتجاوز عددهم 12 موظفا بمركز تطوان. ورغم المجهودات المبذولة من قبل رئيسي المركزين المذكورين من أجل ترشيد توزيع المهام بين الموظفين المعنيين، فإن تعدد الأعمال الواجب أداؤها، والناتجة عن تشعب اختصاصات مراكز تسجيل السيارات بصفة عامة، وكذا تزايد أعداد ملفات طلبات الحصول على البطاقات الرمادية ورخص السياقة المعالجة سنويا، وبالتالي تزايد أعداد المرتفقين المترددين على المركزين المذكورين، تجعل من الصعب على الموظفين المعنيين، في أحيان عديدة، الالتزام بالمساطر كما هي، خاصة في ظل ضغط العمل اليومي الذي تعرفه مثل هذه المراكز الكبيرة.

➢ **قصور في توفير التكوين اللازم للموظفين وفي تحسيسهم بالمخاطر المرتبطة بعملهم**

لا يتم تمكين الموظفين الجدد بمركزي تسجيل السيارات من الاستفادة من أي تكوين في الجوانب القانونية والتنظيمية المرتبطة بطبيعة المهام المسندة إليهم، وكذا في تلك المرتبطة بالمساطر الواجب احترامها والبيانات الواجب ضبطها، سواء فيما يتعلق بمعالجة ملفات الحصول على البطاقات الرمادية أو رخص السياقة. كما تبين أنه لا يتم العمل على تحسيس الموظفين المعنيين بطبيعة المسؤوليات القانونية الملقاة على عاتقهم، وبالمخاطر الممكن أن تترتب عن إخلالهم بأعمال مراقبة الوثائق المدلى بها للمركز، وبضبط المساطر المحددة وفق ما هو منوط بهم. بحيث يتم الاعتماد على قدرات الموظفين على التكوين الذاتي، وعلى اكتساب الخبرات والمعارف من خلال الممارسات المتواترة، الأمر الذي قد يؤدي إلى إعادة إنتاج نفس الأخطاء وإلى استغلال نقص معرفة الموظفين المعنيين في تمرير ملفات أو عمليات غير صحيحة.

➢ **قصور في توفير آليات قانونية كفيلة بتحفيز الموظفين وتحصينهم**

في مقابل تعدد المهام المسندة إلى الموظفين، سواء فيما يتعلق بتسجيل السيارات أو الإشراف على الامتحانات النظرية والتطبيقية قصد الحصول على رخص السياقة، بحيث يضطر غالبية الموظفين المعنيين، كما تمت معاينة ذلك بمركزي تسجيل السيارات المذكورين، إلى مواصلة دوامهم خارج أوقات العمل الرسمية، فإن الموظفين المذكورين لا يستفيدون من أي نظام للتعويض عن ساعات العمل الإضافي الذي يقومون به، خاصة في موسم الصيف وأثناء فترات الذروة، وذلك باستثناء تعويض جزافي يتم صرفه لهم عادة آخر كل سنة.

➢ **غياب مساطر داخلية محددة لكيفيات معالجة محاولات الاحتيال في تسجيل السيارات ونقل ملكياتها**

رغم تعدد محاولات التحايل على الإدارة التي يتم اكتشافها من قبل المركزين المعنيين، إما بمناسبة إيداع ملفات تسجيل السيارات أو نقل ملكيتها أو حتى تجديد البطاقات الرمادية، من قبيل الإدلاء ببطاقات رمادية أو توكيلات مزورة أو بوثائق مشكوك في صحة المصادقة على الإمضاءات الموضوعة عليها أو بشهادات رفع اليد أو بشهادات سحب من السير غير صحيحة، فإن الملاحظ هو أنه لا يتم إحالة جميع الحالات المكتشفة إلى الجهات القضائية المعنية، بحيث يتم الاكتفاء، في كثير من الأحيان، برفض معالجة الملفات المذكورة وإرجاعها إلى مودعيها دون اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، وهو ما من شأنه أن يدفع الأشخاص المعنيين من إعادة المحاولة مرة أخرى بإيداع الملفات المذكورة في مركز آخر، وربما في نفس المركز. كذلك، لم يتم الوقوف على وجود مساطر في الموضوع تحدد الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل المراكز المعنية، وتمكن من تنبيه باقي المراكز بالوسائل المستعملة من قبل بعض الجهات للتحايل على القانون والمساطر المعمول بها، كما لم يتم الوقوف على وجود آليات لتجميع المعطيات المتعلقة بالحالات التي يتم التصدي لها.

➢ **قصور في توفير البنية اللازمة لاستقبال وإرشاد المرتفقين ومعالجة شكاياتهم**

يعرف مركزا تسجيل السيارات بكل من طنجة وتطوان توافدا كبيرا للمرتفقين بشكل يومي، إلا أنه لوحظ أن المركزين المعنيين يعانيان من نقص في توفير البنية والتنظيم اللازمين لاستقبال المرتفقين المذكورين ومعالجة شكاياتهم عند الاقتضاء، وكذا لضمان التزام الموظفين بالمساطر المعمول بها. ومن بين أهم مظاهر الخصاص المسجلة، بهذا الخصوص، يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- غياب مكتب استقبال، وقيام مستخدمي الشركة الخاصة المكلفة بالحراسة بمهمة إرشاد المرتفقين وبتنظيم عملية الانتظار؛
- عدم توفر مكتب لاستقبال شكايات المرتفقين، ولمعالجة الحالات الخاصة التي لا تندرج ضمن المهام الاعتيادية المسندة لموظفي المركزين؛
- قيام سماسرة بيع السيارات وأشخاص آخرين بمدخلي المركزين المعنيين بعرض خدماتهم على المرتفقين مدعين قدرتهم على تسهيل إجراءات الحصول على البطاقة الرمادية وغيرها من الإجراءات الأخرى.

➢ **عدم استجابة مقري المركزين المعنيين للمواصفات اللازمة لإنجاز مهامهما**

يبقى مقر مركز تسجيل السيارات بطنجة قاصرا عن الاستجابة للمتطلبات الواجب توفرها فيه، وذلك بالنظر إلى صغر مساحته، مقارنة مع العدد الكبير من الملفات التي تتم معالجتها وحفظها فيه، ومع أعداد المرتفقين الذين يترددون عليه يوميا، وكذلك بالنظر للإشكالات التي تتسبب لهم فيها مسألة وجوده في قلب الحي الإداري بمدينة طنجة، وعدم توفر مواقف كافية للسيارات به. كذلك، فإن القاعات، المخصصة بمركز طنجة لاستقبال المترشحين ولاجتيازهم الامتحانات المذكورة، توجد بمدخل المركز المذكور وبمحاذاة قاعة الانتظار الرئيسية به.

ومن جهته، يفتقر مقر مركز تسجيل السيارات بتطوان، الذي هو عبارة عن بناية سكنية صغيرة من طابقين وطابق تحت أرضي، للبنية اللازمة لاستقبال المرتفقين وإرشادهم، بحيث يضطر هؤلاء للانتظار وقوفا أمام المكاتب أو الشبابيك أو عند مدخل المركز المذكور. كما أن صغر مساحته لا يمكن من استيعاب العدد الكبير من ملفات البطاقات الرمادية ورخص السياقة التي تتم معالجتها فيه، بحيث يتم الاحتفاظ بالملفات المذكورة في أجزاء مختلفة من المقر المعني، في الطابق تحت الأرضي، وفي عدد من المكاتب، وبغرفة في سطح البناية المعنية.

➢ **الاستمرار في الاعتماد على الحامل الورقي وغياب بدائل أخرى**

تعتمد أنشطة مركزي تسجيل السيارات المذكورين، سواء فيما يتعلق بإصدار البطاقات الرمادية أو رخص السياقة، بشكل كبير على استغلال البيانات المدخلة في النظام المعلوماتي. إلا أنه، ونظرا لما تم الوقوف عليه من قصور فيما يتعلق بشمولية البيانات المدخلة في النظام المعلوماتي وصحتها في العديد من الحالات، وغياب آليات قد تمكن من التقليص من هامش الخطأ ومن تدخل العنصر البشري في تحديد طبيعة البيانات المدخلة وفي تغييرها، فإن مسألة الاحتفاظ بالملفات الورقية للعمليات المنجزة لا تزال ضرورة ملحة، خاصة في غياب بدائل أخرى، من قبيل رفع الصبغة المادية عن الوثائق اللازمة لتسجيل السيارات أو نقل ملكيتها، أو على الأقل رقمنة الوثائق المكونة للملفات المعالجة من قبل المركزين المعنيين، وذلك قصد تفادي الإكراهات المرتبطة بعمليات تدبير مئات الآلاف من الملفات والوثائق المكونة لها، والاحتفاظ بها إلى أجل غير محدد، وكذا تفادي المخاطر المترتبة عن كل ذلك.

➢ **عدم تناسب الأمكنة المخصصة للأرشيف بمقري المركزين واكتظاظها بالملفات**

يتم تخصيص الطابقين تحت الأرضيين في كل من مركزي تسجيل السيارات بطنجة وتطوان لحفظ أرشيفهما، سواء فيما يتعلق بملفات تسجيل السيارات أو رخص السياقة، وذلك بالرغم من المخاطر الممكن أن تنتج عن مثل هذا الخيار، سواء من حيث غياب شروط حماية الملفات المحتفظ بها في الأماكن المذكورة ضد تسربات المياه أو الفيضانات أو الحرائق، أو من حيث عدم توفير ظروف التهوية اللازمة للحفاظ على حالتها. كذلك، لم تعد المساحة المخصصة للأرشيف بالمركزين المذكورين تسمح باستيعاب ملفات تسجيل السيارات ورخص السياقة المحتفظ بها، بحيث يتم اللجوء إلى الاحتفاظ بأعداد من الملفات المذكورة في أماكن أخرى من مقري المركزين المذكورين.

➢ **قصور في توفير موظفين مكلفين بالأرشيف**

في مقابل مركز تسجيل السيارات بطنجة الذي يتوفر على موظف واحد مكلف بتنظيم وتدبير الأرشيف وبمسك سجلات بملفات تسجيل السيارات التي يتم تحويلها إليه، وكذا سجلات تسليم وإرجاع الملفات المعنية عند الحاجة، فإن مركز تطوان لا يتوفر على أي موظف مكلف بالأرشيف. ونتيجة لذلك، فإن ملفات تسجيل السيارات ونقل ملكيتها يتم سحبها من أرشيف مركز تطوان وإرجاعها إليه في غياب أي توثيق لهذه العمليات، كما تبين أن علب الملفات التي يتم فتحها لا تتم إعادتها بالضرورة إلى أماكنها الأصلية.

بالنظر إلى كل ما سبق، فإن المجلس الأعلى للحسابات يوصي بما يلي:

- **تحسين ظروف العمل بمركزي تسجيل السيارات لتطوان وطنجة، وتوفير الإمكانات البشرية والمادية والتجهيزات اللازمة للرفع من مستوى الخدمات المقدمة للمرتفقين؛**
- **تمكين الموظفين العاملين بمركزي تسجيل السيارات لتطوان وطنجة من التكوين والتأهيل اللازمين للرفع من قدراتهم ومهاراتهم في مجالي تقديم الخدمات للمرتفقين ومعالجة الملفات ومراقبتها؛**
- **الاستمرار في أعمال تأهيل أرشيف مركزي تسجيل السيارات، والحرص على ضبط الإطار القانوني لإنجاز هذه الأعمال وتوفير الموارد البشرية اللازمة لتدبير المرفق المذكور.**

ثانيا. تنفيذ مساطر تسجيل السيارات ونقل ملكيتها من قبل المركزين

ترتبط أهم الملاحظات الواردة في هذا المحور بما يلي:

1. مرحلة استلام ملفات تسجيل السيارات أو نقل ملكيتها

➢ **استلام ملفات تسجيل ونقل الملكية في غياب الوثائق الضرورية**

بالرغم من أن مدونة السير على الطرق والمساطر الداخلية المعمول بها داخل مركزي السيارات المعنيين تنص على أن استلام ملفات تسجيل المركبات أو نقل ملكيتها من قبل مراكز تسجيل السيارات يقتضي تضمنها جميع الوثائق والبيانات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة، إلا أن ما تم الوقوف عليه بمركز تطوان، بالخصوص، وبشكل أقل حدة في مركز طنجة، هو تعدد حالات ملفات تسجيل السيارات ونقل ملكيتها التي تم استلامها من قبل الموظفين المكلفين بهذا الأمر، في حين أن الوثائق المدلى بها كانت ناقصة أو أن بياناتها غير مكتملة.

➢ **عدم الالتزام بكيفيات تسليم وصولات إيداع ملفات تسجيل السيارات**

تقضي المساطر الداخلية المحددة لكيفيات إيداع ملفات تسجيل السيارات واستلامها من قبل موظفي المركزين المعنيين، بأن يقوم الموظف المكلف بالشباك بالتحقق من إدلاء الشخص المعني بجميع الوثائق المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المعمول بها، وكذا من صحة ومطابقة البيانات المضمنة في الوثائق المذكورة، ومن ثمة، فإنه يتم إدخال كافة البيانات المتعلقة بالسيارة ومالكها في النظام المعلوماتي على مرحلتين منفصلتين، ويتم تسليم المعني وصل إيداع ملف تسجيل السيارة يحمل عددا من البيانات المشار إليها، بالإضافة إلى رقم التسجيل النهائي الذي تم إسناده إلى السيارة المعنية.

إلا أن ما تبين هو أنه يتم الاكتفاء بالتحقق من توفر الوثائق المطلوبة، ومن ثمة، يتم تسليم المعنيين وصولات إيداع الملفات المعنية يتم فيها الاقتصار على تدوين ترقيم التسجيل في السلسلة WW دون تضمينها الترقيم النهائي لتسجيل السيارات المعنية.

➢ **عدم تطبيق الغرامات القانونية على تجاوز آجال إيداع ملفات تسجيل السيارات أو نقل ملكيتها**

لا يعمل مركزا تسجيل السيارات على تطبيق المقتضيات القانونية الواردة في المادة 118 من القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير كما تم تغييره وتتميمه، والتي تنص على أن كل مالك أو حائز لمركبة لا يتقيد بالأجل المنصوص عليه في المادتين 59 و60 من نفس القانون يتعرض لغرامة إدارية مبلغها خمسمائة درهم (ألف درهم فيما قبل تاريخ 11 غشت 2016) مع غرامة إضافية نسبتها 10 بالمائة (25% فيما قبل تاريخ 11 غشت 2016) من مبلغ الغرامة المذكورة عن كل شهر أو جزء شهر من التأخير.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية حساب مبالغ الغرامات المستحقة عن عدم احترام آجال إيداع ملفات تسجيل السيارات ونقل ملكيتها في كل من مركزي طنجة وتطوان بمناسبة العمليات المنجزة خلال المدة الممتدة من سنة 2012 إلى شهر أكتوبر من سنة 2017، أظهرت أن عدم إعمال المقتضيات القانونية المذكورة أدى إلى تفويت استخلاص ما لا يقل عن 22,5 مليون درهم[26] من الغرامات على خزينة الدولة في الفترة المذكورة.

➢ **عدم تطبيق الغرامات القانونية على عدم تجديد البطاقات الرمادية داخل الآجال المحددة**

حسب المادة 118 من القانون رقم 52.05 سالف الذكر، كما تم تعديلها خلال سنة 2016، يتعرض كل صاحب شهادة تسجيل مركبة لا يتقيد بأجل تجديد الحامل المحررة فيه شهادة التسجيل المنصوص عليه في المادة 58 من نفس القانون لغرامة إدارية مبلغها مائتا درهم (500 درهم فيما قبل تاريخ 11 غشت 2016) مع غرامة إضافية نسبتها 10 بالمائة من مبلغ الغرامة عن كل شهر أو جزء شهر من التأخير. إلا أن ما تبين هو أنه لا يتم تطبيق هذه الغرامات الإدارية.

➢ **غياب آلية تمكن المرتفقين من تتبع مراحل معالجة الملفات المودعة من قبلهم**

تقضي مساطر معالجة طلبات الحصول على البطاقة الرمادية التي تم وضعها موازاة مع الشروع في العمل بالنظام المعلوماتي ذي الصلة خلال سنة 2010، بإدخال رقم هاتف الشخص الذي قام بإيداع الملف في النظام المعلوماتي، وذلك للتمكن من إعلامه بشكل تلقائي برسالة نصية بتوصل المركز بالبطاقة الرمادية التي تخصه، أو عند الاقتضاء، بأي نقص أو خطأ قد يظهر فيما بعد في الوثائق والبيانات المدلى بها من قبله. إلا أن الملاحظ هو أن هذا الإجراء لا يتم تطبيقه في الواقع، في حين أن اعتماده كان من شأنه أن يمكن من التخفيف من ضغط المرتفقين المترددين على مركزي تسجيل السيارات للسؤال عما إذا كانت البطاقات الرمادية التي تخصهم قد صدرت أم لا وكذا التقليص من عدد الملفات الموجودة قيد الرفض.

➢ **مرحلة مراقبة وثائق الملفات وإدخال البيانات المتعلقة بتسجيل السيارات أو نقل ملكيتها في النظام المعلوماتي**

- **عدم الالتزام بمراحل إدخال البيانات المتعلقة بتسجيل السيارات**

تنص المساطر الداخلية لمراكز تسجيل السيارات على أن إدخال البيانات المتعلقة بالسيارات المراد تسجيلها يجب أن يتم على مرحلتين: الأولى على مستوى الشباك، وذلك بعد التحقق من صحة الوثائق المطلوب الإدلاء بها والبيانات الواردة فيها، والثانية على مستوى ما يصطلح عليه المكتب الخلفي، بحيث يتم في هذه المرحلة استخراج رقم تسجيل السيارة الذي يحدده النظام المعلوماتي بشكل تلقائي، والذي يتم وضعه على وصل إيداع الملف الذي يسلم لصاحب السيارة. بعدها، يتم الانتقال إلى مرحلة المصادقة على عملية التسجيل حتى تصبح نهائية، وذلك بعد مراقبة صحة البيانات المدخلة، والتأكد من مطابقتها للبيانات المضمنة في الوثائق المدلى بها في الملفات. إلا أن ما تبين هو أنه غالبا ما يتم الاكتفاء على مستوى الشباك باستلام الملفات بعد مراقبتها مراقبة سريعة، وتسليم صاحب السيارة وصلا بالإيداع لا يحمل الترقيم المخصص لتسجيلها.

- **عدم انتظام آجال استغلال الملفات وإدخال بياناتها في النظام المعلوماتي**

تقضي المساطر الداخلية لمراكز تسجيل السيارات كذلك بأن يتم استلام الملفات المودعة لديها ومراقبة الوثائق المكونة لها، ومن ثمة، يتم إدخال البيانات اللازمة في النظام المعلوماتي في نفس تاريخ إيداع الملفات المذكورة، بحيث لا يتبقى بعد ذلك إلا القيام بمراقبة البيانات المدخلة، والتحقق من مطابقتها للبيانات الواردة في الوثائق المضمنة بتلك الملفات، ومن ثمة، المصادقة على العمليات المنجزة. إلا أن الذي تبين هو أن هذه الأعمال تستغرق في الواقع أكثر من الوقت المحدد في المساطر المذكورة، وذلك لكثرة الملفات الواجب معالجتها من قبل مراكز تسجيل السيارات، ومحدودية الموارد البشرية الموفرة لها، وكذلك، في بعض الأحيان، لتعمد بعض موظفي المراكز المذكورة تسبيق معالجة ملفات على حساب ملفات أخرى. ويظهر الجدول الموالي حالات التأخر الملاحظة في معالجة الملفات المعنية:

[26]: تم حساب هذا المبلغ بناء على المعطيات المتوفرة في قاعدة بيانات البطاقة الرمادية، وأخذا بعين الاعتبار طبيعة الآجال القانونية المحددة لإيداع ملفات تسجيل أو نقل ملكية كل صنف من العربات. فيما تم استثناء الدراجات بجميع أصنافها من حساب المبلغ المذكور.

جدول حول عدد الأيام ما بين إيداع ملفات تسجيل السيارات وإدخال البيانات في النظام المعلوماتي في مركزي طنجة وتطوان (2012-2017)

عدد الأيام ما بين إيداع ملفات تسجيل السيارات وإدخال البيانات في النظام المعلوماتي	عدد ملفات تسجيل السيارات المعالجة بالمركز المعني			
	مركز طنجة		مركز تطوان	
أقل من 8 أيام	42.383	%79	8.697	%42
من 8 إلى 14 يوما	5.053	%9	2.134	%10
من 15 إلى 21 يوما	1.981	%4	757	%4
من 22 إلى 30 يوما	1.698	%3	847	%4
من 31 إلى 60 يوما	1.509	%3	1.857	%9
أكثر من 60 يوما	1.170	%2	6.386	%31
المجموع	**53.794**	**%100**	**20.678**	**%100**

المصدر: تم حساب هذه الأعداد والنسب من خلال المعطيات الموجودة في قاعدة بيانات البطاقة الرمادية المقدمة للمجلس من قبل مديرية النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية.

➢ تعمد تجاوز بعض المراقبات التي يقوم بها النظام المعلوماتي بمناسبة إدخال البيانات

تبين أن موظفي مركزي تسجيل السيارات يعمدون في بعض الأحيان إلى تجاوز بعض المراقبات التي يقوم بها النظام المعلوماتي بخصوص صحة البيانات التي يتم إدخالها وعدم مطابقتها لبيانات سبق إدخالها بمناسبة تسجيل سيارات أخرى، وذلك عوض إبلاغ رؤسائهم أو الجهات المعنية بالإدارة المركزية للتدقيق في الحالات المعنية ومعالجتها عند الاقتضاء، خاصة عندما تتعلق البيانات المراد إدخالها بالترقيم السابق للسيارة المراد تسجيلها، أو ترقيم إطارها الحديدي أو ترقيم شهادة التعشير، أو حتى ترقيم البطاقة الوطنية للتعريف الخاصة بالشخص المراد تسجيل السيارة باسمه.

➢ عدم الالتزام بإدخال جميع البيانات المتعلقة بموصفات السيارات المسجلة

لا يتم الالتزام بإدخال كافة البيانات المتعلقة بمواصفات السيارات المسجلة، وذلك من قبيل عدد الأساطين، ووزن المركبات فارغة، ووزن حمولتها القصوى المسموح بها، والوزن الأقصى المسموح بجره، وعدد المقاعد، وغيرها من البيانات والمواصفات الأخرى. بل لقد تبين أنه، في العديد من الحالات، لم يتم إدخال حتى البيانات المتعلقة بأرقام وتواريخ شهادات التعشير، وكذا أرقام شهادات التحقق من العربات وتواريخها وأرقام محاضر الاستلام الانفرادي للعربات وتواريخها.

➢ قصور في التدقيق في صحة البيانات المدخلة في النظام المعلوماتي

تتعدد البيانات غير الصحيحة والمتناقضة المدخلة في النظام المعلوماتي بمناسبة تسجيل السيارات أو نقل ملكيتها، خصوصا فيما يتعلق بمواصفات المركبات المعنية (أرقام إطاراتها الحديدية وتواريخ الشروع في استخدامها والقوة الجبائية وعدد الأساطين والحمولات ونوع الوقود المستعمل، وغيرها من البيانات المتعلقة بالمواصفات الأخرى). وهو الأمر الذي قد يحد من فعالية المراقبات الممكن إجراؤها للتحقق من صحة عمليات تسجيل ونقل ملكية السيارات التي تتم معالجتها من قبل المراكز المعنية.

➢ قصور في توفير واستغلال البيانات المتعلقة بصفات الأشخاص المؤهلين لإصدار شهادات المطابقة وبنماذج توقيعاتهم

حسب مقتضيات المادة الرابعة من قرار وزير التجهيز والنقل رقم 2711.10 المتعلق بتسجيل المركبات ذات محرك والمقطورات، فإنه يتوجب، لتسجيل المركبات الجديدة ذات محرك التي تم اقتناؤها في المغرب، الإدلاء للإدارة بشهادة مطابقة المركبة، مسلمة من طرف البائع صاحب الامتياز، مرفقة ببيانها الوصفي وبمحضر الاستلام حسب الصنف المنجز من طرف المركز الوطني للتجارب والتصديق. كذلك، وحسب مقتضيات المادة السابعة من قرار وزير التجهيز رقم 2730.10 بشأن المصادقة على المركبات وعناصرها وتوابعها، فإنه تجب موافاة المصلحة المكلفة بتسجيل المركبات بأسماء وصفات الأشخاص الذين يوقعون شهادة المطابقة بموجب الفقرة الثانية من المادة 93 من المرسوم رقم 2.10.421 بتطبيق أحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق بشأن المركبات.

إلا أن مركزي تسجيل السيارات بكل من طنجة وتطوان لا يتوفران على بيانات بأسماء وصفات جميع الأشخاص الذين يوقعون شهادات المطابقة المذكورة. كذلك، وحتى في حال توفر البيانات المذكورة، فإنه لا يتم الرجوع إليها بالضرورة بمناسبة المراقبات التي يتم القيام بها على الوثائق المدلى بها، وذلك لصعوبة استغلالها في الواقع.

➢ **تسجيل سيارات دون احترام مساطر التحقق من صحة شهادات التعشير المدلى بها**

قبل أن يصبح النظام المعلوماتي للبطاقات الرمادية بمراكز تسجيل السيارات قادرا على تلقي البيانات المتعلقة بعمليات تعشير السيارات من لدن إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة ابتداء من سنة 2015، كانت عملية التحقق من صحة شهادات التعشير التي يتم الإدلاء بها لتسجيل السيارات تقتضي توصل المراكز المذكورة بنظائر الشهادات المشار إليها التي ترسلها إدارة الجمارك إلى مديرية النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية بالرباط التي تتكفل بعدها بتوجيهها إلى مراكز تسجيل السيارات المعنية. مما كان يؤدي إلى تأخر معالجة الملفات المودعة لدى هذه الأخيرة. وفي أحيان كثيرة، لم يكن يتم بالضرورة انتظار التوصل بنظير شهادات التعشير المذكورة لإتمام إجراءات تسجيل السيارات، بحيث أن غالبية الملفات التي تمت مراقبتها في إطار الفترة 2012-2014، سواء بمركز طنجة أو بمركز تطوان، لم تكن تتوفر فيها نظائر شهادات التعشير المعنية.

➢ **صعوبة التحقق من صحة شهادات تعشير بعض أصناف المركبات**

بالرغم من أن مراكز تسجيل السيارات أصبح بإمكانها الاطلاع من خلال النظام المعلوماتي على البيانات المتعلقة بتعشير السيارات فور صدور شهادات التعشير الخاصة بها عن إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، فإنه يلاحظ أنه، في بعض الحالات، لا تكون البيانات المتعلقة ببعض شهادات التعشير متوفرة، خاصة بالنسبة للشاحنات وكذا المركبات والسيارات المرقمة بالخارج التي يتم تعشيرها إثر بيعها بالمزاد العلني من قبل إدارة الجمارك.

➢ **قصور في آليات تتبع الملفات التي تم رفضها بعد معالجتها**

بمركز تسجيل السيارات بتطوان مثلا، يتم مسك ثلاث وضعيات، خارج النظام المعلوماتي، لملفات تسجيل السيارات ونقل ملكياتها التي كانت موضوع رفض بمناسبة معالجتها أو المصادقة عليها. إلا أن ما تبين هو أن الوضعيات المذكورة لا تظهر أسباب رفض الملفات المذكورة، ولا تواريخ سحبها من المركز المذكور، ولا أي من البيانات الأساسية المتعلقة بالمركبات المعنية أو بأصحابها. كذلك، فقد تبين أنه يتم حذف البيانات المدخلة في الوضعية المذكورة فور إرجاع الملفات إلى أصحابها، ولا يتم الاحتفاظ بأي أثر بخصوص الحالات المعنية للرجوع إليها عند الاقتضاء.

2. مرحلة مراقبة البيانات المدخلة والتصديق على العمليات المنجزة

➢ **صعوبة إعادة مراقبة الوثائق والبيانات المدخلة بمناسبة المصادقة على العمليات المنجزة**

تنص مسطرة التصديق على الملفات المعمول بها داخل مراكز تسجيل السيارات على أن مصادقة رئيس المركز المعني (أو من ينتدبه لذلك) على ملفات تسجيل السيارات تأتي بعد التحقق من مطابقة البيانات المدخلة في النظام المعلوماتي لتلك المضمنة في الوثائق المدلى بها ضمن تلك الملفات. إلا أنه، بالنظر لضغط العمل الذي يعرفه مركزا تسجيل السيارات، قد يضطر الرئيس المعني إلى الاعتماد بشكل كامل على المراقبات التي قام بها الموظفون من قبله، بحيث يكتفي بالمصادقة على العمليات المنجزة دون التأكد من صحة البيانات المدخلة ومن مطابقتها للبيانات المضمنة في الوثائق المدلى بها في ملفات تسجيل السيارات، خاصة وأن النافذة المخصصة للتصديق على عمليات تسجيل السيارات في النظام المعلوماتي لا تمكن مستعملها من الاطلاع على جميع البيانات المدخلة بحيث يمكنه حينها التحقق من مطابقتها لتلك المضمنة في الوثائق المدلى بها.

➢ **عدم انتظام آجال معالجة ملفات البطاقة الرمادية**

حسب مساطر معالجة طلبات الحصول على البطاقات الرمادية التي تم وضعها بموازاة مع تصميم النظام المعلوماتي الحالي والشروع في استخدامه خلال سنة 2010، فقد كان من المفترض ألا تستغرق الأعمال اللازمة لاستلام الطلبات المذكورة ومعالجتها، ومن ثمة المصادقة عليها، سوى يومين اثنين. غير أنه تبين أن مسألة تدبير آجال المصادقة على ملفات البطاقات الرمادية تختلف من مركز لآخر، وذلك بحسب العوامل المتعلقة بتنظيمها والإمكانات البشرية المتوفرة لها، وكذا أعداد الملفات التي يتم إيداعها لديها، كما يظهر ذلك الجدول الموالي:

جدول حول عدد الأيام ما بين إيداع ملفات تسجيل السيارات ونقل ملكيتها والمصادقة عليها في مركزي طنجة وتطوان (2012-2017)

عدد الأيام بين إيداع الملفات والمصادقة عليها	عدد ملفات تسجيل السيارات المعالجة				عدد ملفات نقل ملكية السيارات المعالجة			
	مركز طنجة		مركز تطوان		مركز طنجة		مركز تطوان	
من 0 إلى 7 أيام	25.602	%48	3.923	%19	93.239	%86	27.403	%44
من 8 إلى 30 يوما	19.432	%36	3.206	%16				
من 31 إلى 60 يوما	4.446	%8	2.635	%13	7.045	%6	14.225	%23
من 61 إلى 90 يوما	1.442	%3	3.041	%15	3.308	%3	8.269	%13
أكثر من 90 يوما	2.890	%5	7.355	%37	4.926	%4	11.827	%19
المجموع	53.812	%100	20.160	%100	108.518	%100	61.724	%100

المصدر: تم حساب هذه الأعداد والنسب من خلال المعطيات الموجودة في قاعدة بيانات البطاقة الرمادية المقدمة للمجلس من قبل مديرية النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم بذل مجهود كبير من مجموعة من موظفي مركز تطوان للتمكن من تقليص الفرق بين تاريخ إيداع الملفات والمصادقة عليها، بحيث أنه، عند نهاية سنة 2017، وحسب ما تمت معاينته، أصبحت معالجة ملفات البطاقة الرمادية تتم في الغالب داخل آجال مقبولة.

3. مرحلة استلام البطاقات الرمادية من قبل المركز وتسليمها لأصحابها

➢ عدم التحقق من أعداد البطاقات الرمادية المستلمة ومن صحة البيانات المضمنة فيها

لا يتم، في الغالب، التحقق من صحة أعداد البطاقات الرمادية المستلمة من قبل مركزي تسجيل السيارات، ولا التدقيق في صحة البيانات التي يتم تضمينها إياها. بحيث يحدث أن يتم تسليم أصحاب السيارات المعنية بطاقات تحمل بيانات غير صحيحة، سواء فيما يتعلق بمواصفات السيارات المسجلة أو بمراجع مالكيها. أيضا، فقد تبين، من خلال البيانات المتوفرة في النظام المعلوماتي، أنه لا يتم بالضرورة تفعيل آلية احتساب عدد البطاقات الرمادية التي يتم استلامها، بحيث أن قاعدة البيانات المتعلقة بالبطاقة الرمادية لا تتضمن ما يفيد استلام مركز تسجيل السيارات بتطوان لحوالي 2.857 بطاقة رمادية يعود تاريخ إصدار بعضها لسنة 2012.

➢ عدم تشغيل البطاقات الرمادية عند سحبها من قبل أصحابها

خلال الفترة الممتدة من بداية سنة 2010 إلى منتصف سنة 2017، لم يكن يتم تشغيل البطاقات الرمادية عند تسليمها لأصحابها بمركز تطوان. كذلك تبين أنه، بكل من مركزي تسجيل السيارات بطنجة وتطوان، لم يتم القيام بأي جرد للبطاقات الرمادية غير المسلمة، كما أنه لا يتم توثيق عملية تسليم البطاقات الرمادية إلى أصحابها. هذه الوضعية لا تمكن من حصر وتتبع أعداد البطاقات الرمادية المتبقية لدى المركز المعني، ولا من تفادي المخاطر الممكن أن تترتب عن سحب البطاقات غير المطالب بها من غير أصحابها.

بالنظر إلى كل ما سبق، فإن المجلس الأعلى للحسابات يوصي بما يلي:

- **توضيح المساطر الواجب اتباعها في عمليات تسجيل السيارات ونقل ملكيتها، والعمل على تعميمها على موظفي المركزين، والحرص على تطبيقها؛**
- **إرساء آليات للمراقبة الداخلية وتعزيزها، خصوصا، من خلال ما يمكن أن يخوله النظام المعلوماتي من مراقبة لاحترام المساطر وصفة الأشخاص المؤهلين لمعالجة الملفات وضبط المعطيات المدخلة في قاعدة البيانات؛**
- **تطوير النظام المعلوماتي المعمول به بما يكفل الحد من تدخل العنصر البشري في تغيير المعطيات في قاعدة بيانات البطاقات الرمادية، والحرص على اختزال المعطيات بطريقة آلية لتفادي الأخطاء البشرية.**

ثالثا. النظام المعلوماتي المعمول به في تسجيل السيارات

ترتبط أهم الملاحظات المسجلة على هذا المستوى بما يلي:

➢ بطء وتعطل النظام المعلوماتي بشكل متكرر

حسب ما تمت معاينته خلال فترة إنجاز هذه المهمة الرقابية، فإن النظام المعلوماتي المعمول به في مركزي تسجيل السيارات المذكورين يعرف، بشكل متكرر، حالات بطء في فتح النوافذ وإدخال البيانات ومعالجتها، وفي حالات أخرى، فإنه يتوقف عن العمل بشكل يكاد أن يكون كليا، مما يترتب عنه تأخير في معالجة ملفات المرتفقين، وبالتالي تعرض الإدارة وموظفيها لاحتجاجاتهم وشكاياتهم.

➢ قصور في التدقيق في إمكانيات الولوج إلى النظام المعلوماتي وحصرها

تبين أن النظام المعلوماتي المعمول به في مركزي تسجيل السيارات يسمح بفتح حساب مستخدم ما في أكثر من جهاز واحد في نفس الوقت، كما أنه يسمح بفتح حسابات مستخدمين مختلفين في نفس الجهاز. هذا الأمر يتم استغلاله من قبل بعض الموظفين لتمكين موظفين آخرين من إنجاز عمليات، باستعمال حساباتهم، من قبيل إدخال البيانات المتعلقة بتسجيل السيارات أو نقل ملكيتها أو إنجاز عمليات أخرى، وذلك بغض النظر عن المخاطر التي من الممكن أن تترتب عن مثل هذه التصرفات وعن عدم الالتزام بالطابع السري لكلمة المرور المخصصة لكل موظف في المركز المعني.

➢ عدم تسجيل عملية إيداع الملفات في النظام المعلوماتي بشكل تلقائي

لا يتم تسجيل عمليات إيداع ملفات تسجيل السيارات ونقل ملكيتها بشكل تلقائي في النظام المعلوماتي المعمول به، إذ يتم الاقتصار، أول الأمر، على استلام الملفات المذكورة من قبل الموظف الذي يضع تواريخ الإيداع على الإيصالات وعلى الملفات في نفس الوقت، ولا يتم إدخال تواريخ إيداعها إلا بمناسبة المرحلة الأولى لإدخال البيانات. ونتيجة لذلك، تختلف، في العديد من الأحيان، تواريخ إيداع الملفات بين ما هو مسجل في قاعدة البيانات وبين ما هو مثبت على الملفات المعنية، مما من شأنه أن يعطي صورة غير دقيقة عن أداء المركز، وعن مدى التزامه بمعالجة الملفات المودعة لديه داخل آجال معقولة.

➢ عدم اعتماد نموذج موحد لشكل البيانات المدخلة

بالرغم من أن مجموعة من البيانات التي يتم إدخالها في النظام المعلوماتي بمناسبة تسجيل السيارات ونقل ملكياتها يمكن تحديد نموذج معين لها، يمكن من عدم قبول إدخال بيانات لا تحترم النموذج المذكور، من قبيل الترقيم السابق للسيارات الجديدة، وترقيم الإطارات الحديدية، وترقيم شهادات التعشير وشهادات التحقق من المركبات، وترقيم بطاقات التعريف الوطنية، مما يمكن من الحد من إمكانيات تدخل العنصر البشري في تغيير شكل البيانات المدخلة، إلا في الحالات الاستثنائية التي تجب معالجتها بشكل منفرد. إلا أن الملاحظ هو أن النظام المعلوماتي المذكور يسمح بإدخال البيانات المذكورة مهما اختلف شكلها ونموذجها.

➢ قصور النظام المعلوماتي في تدقيق البيانات المدخلة ومقارنتها فيما بينها

لا يقوم النظام المعلوماتي، في العديد من الحالات، بالتدقيق في صحة المعطيات المتعلقة بالمواصفات التقنية للمركبات المسجلة وبمالكيها المدخلة في قاعدة بيانات البطاقة الرمادية، كما أنه لا يقوم بمقارنة البيانات المدخلة فيما بينها، وذلك بما يمكن من تفادي إدخال بيانات متناقضة أو غير صحيحة.

➢ عدم تصحيح البيانات المدخلة في قاعدة البيانات

رغم كثرة البيانات والمعطيات غير المدخلة في قاعدة بيانات البطاقة الرمادية أو المدخلة فيها بشكل غير صحيح، فإن الملاحظ هو أنه لم يتم، لحد الساعة، العمل على تدقيق هذه البيانات وتصحيحها عند الاقتضاء، بحيث يتم التمكن حينها من إجراء المراقبات الضرورية على صحة العمليات المسجلة، وبالتالي، رصد وتفادي حالات تسجيل السيارات أو نقل ملكياتها بناء على بيانات غير صحيحة.

بالنظر إلى كل ما سبق، فإن المجلس الأعلى للحسابات يوصي بما يلي:

- **تقوية المراقبات الآلية للمعطيات المدخلة في قاعدة البيانات، وتعزيز اختبارات الانسجام عند إدخال البيانات الجديدة، سواء فيما بينها، أو مع البيانات المدخلة في السابق؛**
- **وضع جسور مؤمنة للتبادل الإلكتروني للمعطيات بين الإدارة وباقي شركائها في عمليات تسجيل السيارات، سواء كانوا من القطاع العام أو الخاص، وذلك قصد الحد من المخاطر المرتبطة بصحة الوثائق المدلى بها للمركزين المذكورين والبيانات الواردة فيها؛**

- **تصحيح وتطهير المعطيات المدخلة في قاعدة بيانات البطاقة الرمادية، خاصة تلك المستعملة للتعرف على المركبات وعلى مواصفاتها التقنية، أو تلك المستعملة في تحديد تعريفات الضريبة الخصوصية السنوية على السيارات بشكل خاص.**

II. جواب وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

لم يدل وزير التجهيز والنقل بتعقيباته حول الملاحظات التي تم تبليغها إليه.